لقاء رئيس الوزراء مع النواب أفضى إلى تشكيل فريق مشترك لإقرار القوانين المهمة

تفاهم شامل بين الحكومة و«كتلة الـ 16» يبشر بانفراجة سياسية كبيرة

الحريص: لقاء الخالد مع المجموعة النيابية أسفر عن الاتفاق على إقرار قوانين في أول جلسة مقبلة

أجواء من الأريحية .. والجميع خرج بارتياح تام لما سيعود على المواطنين بإقرار تشريعات تحظى بدعم النواب

الحميدي: لم أرفض «العفو الشامل» في اجتماع الكتلة النيابية مع رئيس الوزراء

الفضالة: أكدنا على قضايا نلتقي فيها مع النواب مثل الحريات والنظام الانتخابي والتشكيل الحكومي

سمو الشيخ صباح الخالد

نتائج إيجابية مشجعة شهدها اجتماع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد مع عدد من النواب بمجلس الأمة في إطار لقاءاته مع والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي تسبق إعلانه التشكيل الحكومي المرتقب.

الاجتماع الذي استمر 3 ساعات وحضره وزيرا الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص والشؤون عيسى الكندري أفضى إلى عدد من التفاهمات التي من أهمها تشكيل فريق عمل حكومي نيابي لتحديد الأولويات وتقديمها على غيرها من القضايا .

بدوره كشف وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص عن تشكيل فريق عمل حكومي نيابي لإقرار عدد من القوانين.

وقال الحريص في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن لقاء سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد مع مجموعة الـ16 نائبا أسفر عن الاتفاق على تشكيل فريق عمل حكومي – نيابي لإقرار القوانين التي وردت في بيان المجموعة وسيتم عرضها وإقرارها في أول جلسة مقبلة لمجلس الأمة.

وأوضح الحريص أن "لقاء سمو رئيس مجلس الوزراء مع إخوانه من النواب تم في أجواء من الأريحية وكان إيجابيا للغاية" ، مشيرا إلى أن " الجميع خرج من هذا اللقاء بارتياح تام لما سيعود على المواطنين من إقرار هذه التشريعات التي تحظى بدعم النواب والتي نتمنى إقرارها في أول جلسة كما تم الوعد ".

وقال النائب حسن إن الاجتماع سار بشكل جيد وتم الاتفاق على تشكيل فريق عمل حكومي نيابي.

من جهته شدد النائب يوسف الفضالة على ضرورة أن تكون المخرجات الحكومية المقبلة قادرة على التعاون مع مخرجات مجلس الأمة لمعالجة الملفات والقضايا العالقة.

وقال الفضالة في تصريح صحفي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة إن الاجتماع الذي عقد بين سمو رئيس مجلس الوزراء والنواب شهد مناقشات في الاستحقاقات المقبلة سواء فيما يخص التشكيل الحكومي أو القضايا التي تهم الشعب الكويتي.

وأوضح أن هناك قضايا أساسية كانت ضمن برنامجه الانتخابي كالقضايا الخاصة بالحريات وقوانين النظام الانتخابي وتكويت الوظائف، مشيرا إلى أن ردود سمو رئيس مجلس الوزراء كانت إيجابية بخصوص هذه القضايا.

وأكد الفضالة أن الاجتماع الذي تم بحضور أكثر من مجموعة نيابية شهد اتفاق الجميع على القضايا التي طرحت فيه خصوصا المتعلقة بالحريات العامة والنظام الانتخابي ومراعاة التشكيل الحكومي لمخرجات الانتخابات.

ودعا الفضالة الحكومة المقبلة إلى متابعة هذه الملفات وحلها بالتعاون مع مجلس الأمة، متمنيا رؤية هذه الاستحقاقات المطلوبة على أرض الواقع.

بدر الحميدي

يوسف الفضالة

مصادر: هناك تفاهمات في ملف العفو .. ومعلومات عن صدور عفو خاص باحتفالات العيد الوطني

الخالد أبلغ النواب أن الإحلال والتكويت من الأولويات ولامانع من تعديل الدوائر و«الجرائم الالكترونية»

وقالت مصادر نتطابقة إن النائبين الدكتور حسن جوهر وبدر الحميدي طرحا أولويات الكتلة وكان الحديث مستفيضا وباسهاب،ورد رئيس الوزراء بالتأكيد على أن أولويات الكتلة التي طرحت في البيان ملتزم بها، وبوسعنا أن نتفق عليها من خلال تشكيل فريق عمل والاتفاق على ترتيب الأولويات.

وأكدت المصادر أن هناك تفاهمات في ملف العفو حيث سرت معلومات عن صدور عفو خاص في احتفالات العيد الوطني وأن العفو الشامل وإن كان يحق للنواب تقديمه لكن آلياته معروفة.

وذكرت المصادر أن رئيس الوزراء ابلغ النواب أن الاحلال والتكويت من ضمن أولويات الحكومة وأن الفريق الحكومي النيابي بإمكانه تجهيز القوانين المتفق عليها لاقرارها في جلسة القسم .

وأكدت المصادر أن من ضمن القوانين التي تم الاتفاق عليها تعديل الدوائر الانتخابية والجرائم الالكترونية.

وعودة إلى المصادر في شأن تشكيل اللجنة التنسيقية التي ستنسق مع الحكومة بخصوص الأولويات اتفقت الكتلة في اجتماعها الذي عقد في مكتب النائب فايز الجمهور على أعضائها وهم حمد المطر وبدر الملا وعبدالله المضف ومبارك العرو.

من جهته أكد النائب بدر الحميدي أنه لم يرفض «العفو الشامل» في اجتماع الكتلة النيابية مع رئيس الوزراء المكلف صباح الخالد. وقال «يتداول أنه تم خلال الاجتماع طرح موضوع العفو الشامل ورفض النائب بدر الحميدي، وأود أن أؤكد أن هذا الكلام عار عن الصحة تماماً جملة وتفصيلاً».

تصدر أحكامها في «عضوية الداهوم» 3 مارس

«الدستورية» تؤجل طعون «الخامسة» إلى 9 الجاري

المحكمة الدستورية

حجزت المحكمة الدستورية برئاسة المستشار محمد بن ناجي الطعون رقم 11 و13 و15 لسنة 2020 الخاصة ببطلان انتخاب أحد الفائزين في الدائرة الانتخابية الخامسة في انتخابات مجلس الامة مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها عدم صحة عضويته واعادة الانتخاب بالدائرة الخامسة للحكم في جلسة 3 مارس المقبل.

وقررت المحكمة تأجيل بقية الطعون الخاصة في الدائرة الخامسة الى جلسة 9 فبراير الجاري وندب المستشارين صالح المريشد وعبدالرحمن الدارمي للانتقال الى مقر الامانة العامة لمجلس الامة لاستخراج محاضر فرز الاصوات ومحاضر الانتخاب بالدائرة الخامسة.

وكانت "الدستورية" قررت في جلستها المنعقدة في الـ 20 من يناير الماضي التأجيل الى جلسة الأمس حتى توافي وزارة الداخلية المحكمة ببيان مفصل بأسماء المرشحين في الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الامة 2020 وعدد الناخبين المقيدين فيها والنسبة المئوية لعدد الذين ادلوا بأصواتهم من مجموع عدد الناخبين وعدد الاصوات التي حصل عليها كل مرشح في كل لجنة من لجان الدائرة وعدد الأصوات الصحيحة وعدد الاصوات الباطلة وماأسفرت عنه نتيجة الفرز التجميعي للمرشحين.

وقررت المحكمة الدستورية بموافاتها بأسماء الفائزين في الانتخابات في هذه الدائرة ومجموع الاصوات التي حصل عليها وفقا للنتائج المعلنة وموافاتها بصور من جميع المحاضر التي تلقتها الوزارة من لجان الدائرة الانتخابية المشار اليها.

يذكر ان المحكمة الدستورية أعلنت في الـ 10 من يناير تحديد جلسة 20 يناير لنظر الطعون الانتخابية في الدوائر الخمس.

العنزي: لا نقبل المزايدة والتكسب في ملف العفو الشامل

«التشريعية» البرلمانية تحيل «التستر التجاري» و«زيادة المعاشات التقاعدية» إلى اللجان المختصة

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

قال رئيس التشريعية البرلمانية خالد العنزي إن اللجنة أحالت للجان المختصة مقترح الدكتور محمد الحويلة في شأن التستر التجاري، ومقترح علي القطان في شأن زيادة المعاشات التقاعدية.

وأضاف «ناقشنا أربعة اقتراحات في شأن العفو الشامل فكرتها واحدة وسننتظر تقرير المكتب الفني بعد أسبوع قبل التصويت على القانون».

وقال «لا نقبل المزايدة والتكسب في اللجنة بخصوص ملف العفو الشامل وهو ملف انساني ووطني مهم وأتمنى التوقف عند هذا الحد».

كما وبين العنزي أنه وجه سؤالا إلى وزير التربية عن إعلان تعيين الملحق الثقافي ومدى صحة قيام الوزارة باستقبال البعض بلا إعلان.

السويط يقترح «تكويت» وظائف «الخارجية» بجميع قطاعاتها وأجهزتها

تقدم النائب ثامر السويط باقتراح بقانون ينص على تكويت جميع الوظائف في وزارة الخارجية بجميع قطاعاتها وأجهزتها من قنصليات وسفارات والبعثات الدبلوماسية المختلفة.

وذكر السويط في اقتراحه أنه «في ظل تزايد أعداد المواطنين العاطلين عن العمل والمنتظرين للوظيفة في الوقت الذي تكتظ فيه الجهات الحكومية بالموظفين الوافدين تظهر الحاجة الماسة لتطبيق قرار التكويت على مختلف الجهات الحكومية».

وأكمل «مؤخراً كان من الملاحظ إعتماد وزارة الخارجية بشكل كبير على توظيف الوافدين في القنصليات والسفارات الكويتية في الخارج، رغم أن الوظائف والمهام في السلك الدبلوماسي خطيرة وحساسة ولا يمكن أن تكون متاحة للجميع بهذه الطريقة».

«الدين العام» على طاولة «المالية» البرلمانية اليوم

تناقش لجنة الشؤون المالية البرلمانية اليوم مشروع الدين العام المتعلق بالمشروع الحكومي الخاص بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية.